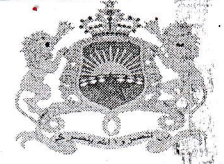


2116

19  
22

## باسم جلالة الملك وطبقا للقانون



المملكة المغربية

محكمة الاستئناف

بطنجة

المحكمة الابتدائية

بالعرائش

\*\*\*\*\*

ملف جنحي

2019/2116/50

حكم عدد 19

بتاريخ: 2022/03/22

بتاريخ 2022/03/22 أصدرت المحكمة الابتدائية بالعرائش وهي تبت في القضايا الجنحية

متكونة من السادة:

السيد: محمد البرهاني..... أصل رئيس

السيدة: اكرام بنموسى..... ممثلا للنياية العامة

السيد: المختار كريكب..... كاتباً للضبط

الحكم الابتدائي الآتي نصه:

بين : السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة؛

و المسمى: المغربي المزداد بتاريخ 1997 بالعرائش و الساكن

من امه ، الحامل لبطاقة التعريف

الوطنية عدد

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجنحي التقاط صورة شخص دون موافقته أثناء تواجده بمكان خاص و التهديد الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصل 447.1 و 429 من القانون الجنائي

## الوقائع

## مرحلة البحث التمهيدي

بناء على متابعة السيد وكيل الملك بهذه المحكمة المستخلص عناصرها من محضر البحث التمهيدي عدد 4218/م.أ/19 المنجز من طرف عناصر الشرطة القضائية التابعين للمنطقة الاقليمية للامن بالعرائش بتاريخ 2019/04/22 الذي يستفاد منه أن بتاريخ 2019/04/12 تقدمت المشتكية الى المصلحة الشرطة المذكورة ترغب في تقديم شكاية في مواجهة المتهم و عند الاستماع اليها صرحت بكون المتهم قام بتصويرها بواسطة كمره عندما كانت تتواجد بمحلها التجاري كما انه عمد الى تهديدها، و عند الاستماع الى المتهم انكر ما جاء في شكاية و تصريحات المشتكية؛

## مرحلة المحاكمة

بناء على إدراج القضية، بالجلسة العلنية التي عقدتها المحكمة بتاريخ 2022/03/08 تخلف عنها المتهم رغم استدعائه عدة مرات و اعتبرت المحكمة القضية جاهزة و اعطيت الكلمة للسيد وكيل الملك الذي التمس ادانة المتهم، و قررت المحكمة حجز القضية للتأمل و النطق بالحكم بجلسة 2022/03/22.

وبعد التأمل طبقا للقانون

التعليل

حيث توبع المتهم بالمنسوب إليه أعلاه؛

حيث انكر المتهم تمهيدا قيامه بارتكاب الافعال المتابع من اجلها.

و حيث أن المحكمة باطلاعها على وقائع القضية و تصريحات الاطراف لم يقم امامها أي دليل على ارتكاب المتهم ما نسب اليه و ان تصريحات المشتكية في هذا الصدد ظلت مجردة من أي دليل او قرينة تعضدها.  
و حيث إنه و طالما لم يثبت للمحكمة أية أدلة يمكنها الإطمئنان إليها للقول بإدانة المتهم من أجل ما نسب اليه و مادام أن الشك يفسر دائما لصالح المتهم إستنادا لما هو منصوص عليه في مقتضيات الفقرة 2 من المادة 1 من قانون المسطرة الجنائية فإن المحكمة و تطبيقا منها لمقتضيات المادتين 286 و 389 من قانون المسطرة الجنائية فإنها تصرح بعدم مؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه و تحكم ببراءته منها؛

و حيث يتعين تحميل الخزينة العامة صائر الدعوى تطبيقا لمقتضيات المادة 637 من قانون المسطرة الجنائية؛

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة علنيا ابتدائيا و غيابيا.

بعدم مؤاخذة المتهم من أجل ما نسب اليه و التصريح ببراءته منه و بتحميل الخزينة العامة الصائر.  
بهذا صدر الحكم وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه.

كاتب الضبط

الرئيس